

وان من مهام وواجبات هذه المؤسسات المختلفة هو تقديم منفعة عامة للمجتمع ، وتكوين رأي عام ضمن القوانين النافذة في البلد ، كما ان من مهامها أيضا عقله وضبط سلوك أعضائها القوانين النافذة ، ولوائح الأنظمة الداخلية لها ، وضمان عدم تجاوز الحكومة وأجهزتها ، لحقوق أفرادها عن طريق اللجوء الى القضاء وقوة القانون الذي يحكم الجميع بلا استثناء . لكن هناك خطر يهدد مؤسسات المجتمع المدني ، وهو تنامي رأس المال وتحكمه عن طريق نفوذه المباشر او غير المباشر بهذه المؤسسات ، وهذا مما يؤدي الى أضعافها وقلة تأثيرها في الواقع الاجتماعي والسياسي . وقد نشأ مصطلح المجتمع المدني ((في أوج أزمة العصور الوسطى أبان القرن السابع والثامن عشر الميلادي ، فكان عنوانا لقطيعة واضحة مع خصائص النظام الأوربي القديم ولافتة جديرة تعبر عن قوى فكرية ومجتمعية صاعدة وأخرى منحدره)) .

٦- التعددية السياسية:

إن من ابرز سمات الديمقراطية هو وجود الحرية السياسية للمواطنين والمكفولة دستوريا وهذه الحرية تسمح بإنشاء أحزاب وهيئات سياسية تشارك في اللعبة الديمقراطية بحسب أسس وقواعد النظام الرأسمالي

٧- فصل السلطات:

في النظم الديمقراطية تقوم ثلاث سلطات ، هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية . وتعتمد النظم الديمقراطية على مبدأ فصل السلطات واستقلالها عن بعضها ، عن طريق تضمين الدستور ذلك وتشريع بعض القوانين التي تبين حدود ومسؤوليات وصلاحيات كل سلطة من هذه السلطات ، وكذلك أنواع العلاقات بينها ، بما يسهل العملية الديمقراطية ، لان كثيرا من المشاكل والتجاوزات تحدث نتيجة تداخل عمل السلطات ، وعدم بيان حدود كل واحدة منها .

٨- حكم الأكثرية :

يقول جون لوك ((إن حق الأكثرية التي اكتسبت سلطة الجماعة بالاتحاد في استخدام تلك السلطة لتشريع القوانين وتنفيذها بواسطة موظفين عينوا لذلك)) .

وهذا يعني ان صندوق الاقتراع هو الذي يعطي السلطة لفرد أو حزب عن طريق حصولهما على أكثرية الأصوات. وهذه الأكثرية تتبدل بأصوات الناخبين ، فما كان بالأمس أكثرية في البرلمان ، قد يصبح اليوم أقلية بعد خسارته في الانتخابات ، وهكذا تستمر العملية الديمقراطية. وقد انتقد بعض المفكرين الغربيين تسلط الأكثرية ، وشككوا بإقامة الديمقراطية بكل أبعادها ، فقال جان جاك روسو في هذا الصدد ((وإذا أخذنا عبارة الديمقراطية بكل معناها الدقيق نجد ان الديمقراطية الحقيقية لم توجد أبدا ولن توجد أبدا ، فمما يخالف النظام الطبيعي ان يحكم العدد الأكبر وان يكون العدد الأصغر هو المحكوم ولا يمكن أن نتصور بقاء الشعب مجتمعا على الدوام في الشؤون العامة)) . وهو بهذا القول يصيب كبد الحقيقة التي تشير بوضوح الى ان اي نظام وضعي يبتدعه الإنسان من تلقاء نفسه لا يمكن أن يحقق السعادة المطلوبة لبني البشر الطالبين للكمال . لكنه يبقى أفضل من غيره من الأنظمة الوضعية المستبدة التي أهدرت كرامة الإنسان وأهكت الحرث والنسل. ويبقى النظام الذي أنزله الله تعالى الى عباده هو النظام الأفضل والأكمل الذي يحقق الخلافة في الأرض من جهة ، ويربط الإنسانية مع بارئها الرحيم عبر منظومة معرفية ارتقائية تتصاعد باستمرار من جهة أخرى .

الآليات العامة للديمقراطية :

تعتبر الآليات التي تعتمد في الديمقراطية بمثابة الوسائل التي يتم عن طريقها تحقيق حالة الديمقراطية في الدول التي تعتمد الخيار الديمقراطي في حياتها السياسية والاجتماعية ، ومن ابرز هذه الآليات :

١- الاستفتاء الشعبي :

وبواسطته يتم عرض القضايا المهمة التي تتعلق بمصالح الشعب وعلى الشعب أخذ موافقته او رفضه ، مثل اختيار الدستور او اعتماد شكل معين من أشكال الحكم (برلماني ، رئاسي ، مجلسي الخ) ونوع الحكم (جمهوري ، ديني ، ملكي ، مدني) ، او اختيار اقليم معين الانفصال او الاتحاد مع غيره ، من القضايا التي لامناص من الرجوع الى رأي الشعب فيها .

٢- الاقتراع العام :

ويتم عن طريق صناديق الانتخابات التي تقرر شكل الحكومة القادمة ، وهناك اقتراع يجري في البرلمان لمنح الثقة او حجبها عن الحكومة او لأخذ القرارات التي يرتأيها البرلمان

٣- الانتخابات المباشرة وغير المباشرة :

وهذه إحدى الوسائل الذي يتم اللجوء إليها ، أما بصورة مباشرة كانتخاب حكومة او برلمان (جمعية وطنية) او رئيس للبلاد ، وهناك انتخابات غير مباشرة يقوم به أعضاء البرلمان لتعيين مجلس الرئاسة او مجلس رئاسة الوزراء ، باعتبار النواب قد تم انتخابهم من قبل الشعب وهم يقومون بانتخاب ماسبق ذكره .

٤- استطلاعات الرأي العام :

دأبت كثير من الدول الديمقراطية على إجراء عمليات استطلاع الرأي العام عن قضايا محددة تهم الشعب او صناع القرار ، وتقوم بأجراء وتقوم بأجراء استطلاع الرأي جهات كثيرة ، منها بعض وسائل الأعلام والمعاهد المتخصصة ، وبعض مؤسسات المجتمع المدني .

هذه هي أهم الآليات التي تعتمد عليها الدولة الديمقراطية في حياتها وشؤونها المختلفة .